

اول تجمع سلمي حاشد بالابيض لنقابات الاطباء والمستشفيات والعاملين في القطاع الصحي في لبنان

للمرضى اصبح مهدداً وبالتالي اصبحت السلامة العامة في خطر. فما الذي حصل ؟

تعلمون ولا شك ان النقابات الصحية تحركت منذ اكثر من سنة منبهة الى المشاكل العميقة التي تتخرب بالقطاع والتي تسببت في نهاية الامر بتظاهرات قام بها مواطنون يطالبون بحقهم في الطبابة الشاملة والكرامة.

وكانت اتصالات واجتماعات مع المسؤولين على مختلف المستويات والاصعدة ادت الى تشكيل لجنة وزارية من اصحاب المعالي وزراء الصحة، العمل، الشؤون الاجتماعية والمالية عملت من اجل التوصل الى حل أدى بنهاية المطاف الى صدور قرار عن مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢ يقضي بتوحيد تعرفات الاعمال والخدمات الطبية واعتماد البديل المقطوع لدى كافة المؤسسات الضامنة الرسمية.

ولكن للأسف بعد مضي سبعة اشهر، لم يطبق هذا القرار الا بشكل مجتزء ومن قبل وزارة الصحة فقط. وفي حين اصدر معالي وزير الصحة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧ قراراً بتشكيل لجنة تمثلت فيها المؤسسات المعنية كافة لادخال التعديلات اللازمة على الاعمال المقطوعة وحدد مدة عملها بشهرين فقد اتمت هذه اللجنة عملها ورفعت تقريرها الى معالي الوزير بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١.



ففي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما زال مجلس الادارة يبحث فيما اذا كان قرار مجلس الوزراء ملزماً له ام لا ودون ان يقر اي بديل له، وهنا تجدر الاشارة الى ان صندوق فرع المرض والامومة ومنذ ٢٠٠٨/٥/١ تاريخ زيادة ٢٠٠٠.٠٠٠ ل. ل. على الاجور، يجبي ٩٠ مليار ليرة اضافية سنوياً على الاشتراكات، بينما الزيادة المقدره من جراء تعديل التعريفات لا تتعدى ٧٠ مليار ليرة. وفي باقي الجهات الرسمية الضامنة، فلقد امتت الحكومة الزيادات اللازمة في موازنتها مما يسمح لها تطبيق قرار مجلس الوزراء دون ان تواجهها اية مشاكل مادية. وبالرغم من ذلك ما زالت

لاول مرة في تاريخ القطاع الصحي في لبنان، نفذت نقابات الاطباء والمستشفيات في لبنان بمشاركة الممرضين والمرضات والمعالجين الفيزيائيين، وتقنيي الاشعة والمختبر والعاملين في القطاع الصحي تجمعاً سلمياً حاشداً لمدة ساعة بين الحادية عشرة والثانية عشرة من قبل ظهر ١٥ تشرين الاول الفائت، امام مقر وزارة الصحة العامة - المتحف باعتبارها الراعي الاساسي للنظام الصحي في لبنان.



وقد شارك في التجمع كل من النواب الدكتور بيار دكاش، عاصم عراجي، جوزف معلوف و طوني بو خاطر، وكل من نقباء الاطباء في بيروت البروفسور جورج افتموس، في الشمال الدكتور نسيم خرياطي، المستشفيات المهندس سليمان هارون والمعالجين الفيزيائيين جورج بوارى وتقنيي الاشعة غسان مرعب كما انضم الى التجمع مدير عام وزارة الصحة الدكتور وليد عمار.

هارون

وفي المستهل القى النقيب هارون كلمة قال فيها: «لقد جئتم من جميع انحاء البلاد، لتعبّروا بحضارة عن سخطكم واشمئزازكم من حالة التحلل التي وصل اليها القطاع الصحي في لبنان، بعدما كان لاجيال عديدة منارة علمية وانشائية واقتصادية في هذا الشرق.

جئتم لترفضوا الطرق البائدة والعقلية المتسلطة التي تعالج بها الامور المتعلقة بصحة الناس.

ان ما نشهده اليوم من اعتصام للاطباء وللعاملين في المستشفيات في مختلف اقسامها وعلى كافة المستويات، هو ظاهرة غير مسبوقة في لبنان، وتحتم على كل مسؤول يعي حقيقة مسؤولياته، ان يفكر ملياً في الاسباب التي اوصلت الامور الى هذا الحد.

فعندما يضطر الجسم الطبي الى التظاهر في الشارع، فمعنى ذلك اننا وصلنا الى حائط مسدود، وان الانتظام في تقديم العناية

المراوحة سمة الموقف، ونذهب من اجتماع الى اجتماع دون التوصل الى اية نتيجة.

والسؤال البديهي، هذه الاموال المرصودة في الموازنات او المحصّلة من الاشتراكات، اذا لم تصرف على التقديمات الصحية للمواطنين، فماذا سيكون مصيرها يا ترى ؟

ان الازمة لا تطال فقط المستشفيات والاطباء بل تعدتها الى جميع العاملين في القطاع الصحي من ممرضين وموظفين اداريين وتقنيين ومعالجين فيزيائيين. وقد تفاقت مشكلة هجرتهم بشكل بات يهدد مستوى الطبابة الذي طالما كنا نتباهى به.



ان ما نطالب به اليوم، هو بكل بساطة التطبيق الفوري والكامل لقرار مجلس الوزراء. علماً انه اتخذ باجماع جميع الوزراء، على مختلف انتماءاتهم السياسية، وكنا قد قبلنا به على مضض لان ما جاء فيه كان دون ما نعتقده ضرورياً لتقديم الخدمات الطبية بالمستوى والحجم المطلوبين، وانما اردنا بالقبول به تقادي وقوع ازمة صحية كانت تلوح بالافق.

ان قمة التسبب والاهتراء هو ان تتخلف جهات رسمية عن تطبيق قرار اتخذته الحكومة، بينما تطالبها نقابات المهن الحرة والقطاع الخاص بتطبيقه. في بلاد الناس ان ما يمكن ان يحدث هو العكس تماما. اما عندنا فانتنا نجد من يجادل ويرaug ويبتكر التبريرات محاولاً قلب الوقائع رأساً على عقب ليتهرب عن القيام بواجباته. كما نرى بعض الذين يدعون الدفاع عن مصالح الناس، يطلقون التصريحات الرنانة، والمزايدات الجوفاء ويعرفلون الحلول ويسببون المعاناة لمن يمتثلون. هؤلاء ندعوهم للاتزان والحوار الهادئ بعيداً عن الشعارات الفارغة التي لا تشبع جائعاً ولا تؤمن الدواء لمريض. اما المواطن فتقول له ان حقه في الطبابة الكريمة هو مقدس، ولا جدال فيه. غير ان هذا الامر لا يمكن تحقيقه بالقفز فوق حقوق الاطباء والمستشفيات والعاملين الصحيين وهي حقوق اقرتها القوانين، ولو كان البعض يستسهل هذا الامر ويحاول الايحاء بانه ممكن.

انه من باب التعجيز الطلب من الاطباء والمستشفيات والعاملين فيها القيام بواجباتهم كاملة وبالمستوى المطلوب اذا لم تحترم حقوقهم المادية والمعنوية.

لقد قمنا خلال الاسبوع المنصرم باجتماعات مكثفة مع معالي وزير

الصحة وفريق عمله، واتفقنا على ورقة عمل مفصلة كفيلا بحل المشكلة القائمة وابلغنا البارحة انه سيدعو كافة الجهات الضامنة للاجتماع نهار الثلاثاء بعد عودته من السفر ويطلب منهم الالتزام بها. بعد ذلك، وفي حال فشل هذه المبادرة، سوف نضطر الى تطبيق التعرفة الرسمية المقررة في مجلس الوزراء من طرف واحد ولتتحمل عندئذ كل جهة مسؤولياتها.»

أفتموس

وتلاه النقيب افتموس بكلمة جاء فيها:

«بعد مضي حوالي سبعة أشهر على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢ والذي يقضي بتوحيد تعرفات الاعمال والخدمات الطبية واعتماد البديل المقطوع لدى كافة المؤسسات الضامنة الرسمية،

وبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على تقديم اللجنة المشتركة التي شكلها معالي وزير الصحة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧ تقريرها لادخال التعديلات اللازمة على الاعمال المقطوعة،

وبالرغم من الجهود التي بذلها مشكوراً معالي الوزير الدكتور محمد خليفة، فان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يبقى مستكفا عن تنفيذ قرار مجلس الوزراء في الوقت ذاته أنه يؤمن جباية ٩٠ مليار ليرة لبنانية اضافية منذ ٢٠٠٨/٥/١ لصندوق فرع المرض والامومة، في حين ان الزيادة المقدره من جراء تعديل التعريفات لا تتعدى ٧٠ مليار ليرة لبنانية.

وعليه، فاننا جئنا اليوم هنا دعماً لموقف معالي وزير الصحة ملحين عليه العمل فوراً على الزام كافة المؤسسات الضامنة الرسمية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء وبالتالي توحيد تعرفات الاعمال والخدمات الطبية واعتماد البديل المقطوع وتبني توصية اللجنة المشتركة التي شملت معالجة كافة الامور المختلف عليها.

صاحب المعالي،

جئناكم اليوم ونحن ندرك هواجسكم الوطنية والانساني والتي نشارككم اياها لنرفع الظلم عن الشريحة العاملة في القطاع الصحي سوف يساهم في التخفيف عن اعباء المواطنين دون أدنى شك.»

خرياطي

وبعد ذلك تحدث النقيب خرياطي فقال:

«إن هم الطبيب الأول هو تقديم أفضل طبابة للمواطن اللبناني والتركيز على التحصيل العلمي المستمر ومواكبة المستجدات العلمية من أجل تأمين أعلى نسبة شفاء و أفضل نوعية حياة للمريض. فالطبيب هو جزء من هذا المجتمع المدني، لديه حقوق وعليه واجبات وما طبق على كافة شرائح المجتمع اللبناني من تصحيح لأتعب المواطنين نتيجة دراسات علمية دقيقة مبنية على مؤشرات غلاء المعيشة، يجب أن يطبق ايضاً على الجسم الطبي، وهذا هو حق للطبيب و ليس منة من أحد.

فهل يعقل ان يصبح بدل معاينة الطبيب اقل من سعر صفيحة البنزين ؟

وهل يعقل أن يصدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢ بتوحيد التعريفات الطبية لكافة الصناديق الضامنة الرسمية ولا

ايها الاخوة، انطلاقاً من كل هذا تطالب نقابة أطباء لبنان - طرابلس و بصوت عال: تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢ قد اتخذت النقابات المجتمعة اليوم تنفيذ هذا القرار كهدف وشعار لها، آملين الدعم الحثيث والمستمر من جميع المعنيين بهذا الملف المهم وفي طليعتهم معالي وزير الصحة الدكتور محمد جواد خليفة ومعالي وزير العمل الأستاذ محمد فنيش بصفته الوصي على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.»

كما كانت كلمة لنقيب بوري اشار فيها الى التعرفه المجحفه التي تدفع للمعالج الفيزيائي بعده القى كلمة باسم الوزير مدير عام وزارة الصحة الدكتور وليد عمار فاشاد بالقطاع الصحي الاستشفائي والطبي في لبنان.

كما اشاد بالمناقبية التي اتصف بها التجمع الحاشد مؤكداً حرص وزارة الصحة على تطبيق قرار مجلس الوزراء لافتاً الى ان الوزير خليفة دعا الهيئات الضامنة الرسمية، كافة الى الاجتماع نهار الثلاثاء القادم للطلب منها بالالتزام بتطبيق التعرفه.

وكانت قد رفعت خلال التجمع يافطات تدعو الى تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢.

يطبق هذا القرار إلا من قبل وزارة الصحة؟
والغريب العجيب أن مجلس الوزراء أقر للجهات الضامنة المعنية زيادات في موازنتها تسمح لها بتطبيق قرار الدولة. فالسؤال إذاً لماذا التأخير في تنفيذ و إعطاء هذه الزيادات طالما الأموال الضرورية مؤمنة؟ هناك حلقة مفقودة نتمنى على وزير الصحة، وهو الزميل الراعي و الواعي لهذا الموضوع، المساعدة والاسراع في تنفيذ ما اتفق عليه بالاجماع في مجلس الوزراء.

وهل يعقل ان يفرم الطبيب عندما يتأخر عن دفع ضريبة الدخل أو رسوم الميكانيك أو مستحقات الضمان الاجتماعي الصحية في الوقت الذي يؤخر دفع مستحقات الأطباء من الجهات الضامنة أكثر من سنة وأحياناً أكثر من خمس سنوات، وعندما تدفع هذه المستحقات يحصل عليها الطبيب بعد حسم أو تسوية، علماً أن القطاع الطبي هو القطاع الوحيد الذي يقدم خدمات طبية بشكل مجاني.

و هل يجوز ان يحرم الطبيب المتقاعد من تغطية الضمان الصحي وهو الذي ضحى وقدم الرعاية الصحية للمضمونين؟
كل هذا يخلق نوعاً من العوز وعدم الراحة والاستقرار في حياة الطبيب تؤدي الى هجرة أعداد كبيرة منهم الى الخارج طلباً لحياة أفضل.



DRUGSTORE 3U s.a.r.l.

Medical and Pharmaceutical products - industry & trading
Parapharmaceuticals - industry & trading

DRUGSTORE 3U s.a.r.l.

Furn el Cheback - St.Nohra Place - Chediac Bldg - 3rd floor

Phone: 01/293129 - E-mail: drugs3u@cyberia.net.lb